

## العسل السوري ممتاز.. لكن التصدير ما زال خجولاً | رئيس لجنة النحالين لـ«الوطن»: سعر كغ العسل نحو ٢٠٠ ألف ليرة ٢٠ بالمئة انخفاض الإنتاج و٤٠ بالمئة ارتفاع الأسعار

فادي بك الشريف

تشهد أسواق دمشق انتشاراً لبيعوات عسل تباع على أرصفة العديد من المناطق بأسعار مخفضة لدرجة تثير الريبة، ولا سيما أنه من غير الممكن أن يتساهل البائع بالوصول إلى سعر دون ٥٠ ألف ليرة للكيلو، على حين تعرض بعض المحال والمولات أصناف عسل تبلغ أسعارها في بعض الأحيان نحو المليون ليرة للكيلو!

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح رئيس لجنة النحالين في غرفة الزراعة بدمشق وريفها وعضو اتحاد غرف الزراعة باسم العطار أن الأسعار الكبيرة التي يشهدها العسل تشمل فقط بعض الأصناف «الأجنبية» التي تباع بشكل غير نظامي، والمتشتر في بعض المحال، علماً أن استيراد العسل ممنوع حالياً.

وعن واقع «العسل المحلي» أكد العطار أن العام الماضي انخفضت كميات الإنتاج، بحيث بلغ ٣٠٠٠ طن خلال ٢٠٢٣، بانخفاض بلغ حدود ٢٠ بالمئة عن عام ٢٠٢٢ بسبب الظروف المناخية وواقع المرامي، علماً أنه خلال فترة الحرب على سورية انخفض الإنتاج من العسل إلى ٩٠٠ طن في عام ٢٠١٦ ليعود للتخمس بشكل تدريجي لحدود الكميات المذكورة. وبين أن عدد خاليا النحل ارتفع من ١٠٠ ألف خلية إلى نصف مليون خلية حالياً بزيادة ٤ أضعاف خلال السنوات الأربع



### في سورية ٥٠٠٠ خلية نحل و١٩ ألف مرِبٍ

الماضية في ظل الدعم والتسهيلات المقدمة من وزارة الزراعة، بينما وصل عدد المربين في سورية إلى ١٩ ألف مرِبٍ للنحل، علماً أن النسبة الأكبر من خلايا النحل تتوزع في المناطق الساحلية ولا سيما في ظل توافر صنف «الحضيات» خلال فترة الربيع.

كما لفت إلى ضعف انتشار المرامي حول دمشق، منوهاً بأن أهم مرعى للعاصمة هو المناطق الجبلية المحيطة، وقال: يختلف السعر حسب النحالين، بحث يتراوح سعر الكيلو بين ٢٠٠ ألف و٢٥٠ ألف ليرة بزيادة تصل ٤٠ بالمئة خلال عام، مؤكداً أن الأسعار الراجحة لا تتجاوز الربع مليون ليرة.

وأكد أن التصدير توقف لفترة محددة، ليشهد تحسناً خلال فترة السنتين الماضيتين، معتبراً أن عمليات التصدير لا تزال خجولة، وتتركز على دول الخليج، مبيّناً أنه تم تشكيل لجنة جديد لدراسة واقع المناحل ووضع آلية للعمل بما

### أمطار الحسكة تجاوزت المعدلات

## إقبال على زراعة الكمون والتجار يرفعون أسعار البذار

الإسكّة - دحام السلطان

بيّن مدير زراعة الإسكّة على خلو الجاسم لـ«الوطن» أن معظم مزارع الحسكة الإستراتيجية بخير خلال هذه الفترة من السنة، وفقاً لمعدلات أعمار النباتات فيها، حيث وصلت نسبة ٥٠ بالمئة من المساحة المزروعة بالقمح المروي البالغ حجمها ٩٣ ألف هكتار، وبالقمح البعل البالغ حجمها ٣٧٥٥٠٠ هكتار، بحالة النمو فيها إلى مرحلة الإشتاء، على حين يقبض حالة النصف الآخر من النمو بين مرحلة ٥-٦ ورقات، وبالنسبة للمساحات المزروعة بمحصول الشعير المروي البالغة ٢١٤٠٠ هكتار، وصلت حالة النمو فيها إلى ٧٠ بالمئة من مرحلة الإشتاء و٣٠ بالمئة من ٣-٤ ورقات ولتحصول الشعير البعل البالغة مساحته ٣٣٠٣٠٠ هكتار، وصلت مساحة ٣٠ بالمئة من مرحلة الإشتاء، ومساحة ٧٠ بالمئة من ٥-٥ ورقات، وعلى صعيد جميع مناطق الاستقرار الزراعي بالمحافظة، مضيئاً إن الحالة ذاتها من تطور النمو لدى المزارع الشتوية، تنطبق على محصول العدس البعل البالغة مساحته ٢١٤٠٠ هكتار والعدس المروي البالغة مساحته ٢٢٠٠ هكتار، حيث وصلت حالة النمو من المساحة المزروعة للكمون إلى نسبة ١٠٠ بالمئة من مرحلة التفرع.

وأشار الجاسم إلى أنه لا يزال هناك إقبال كبير على زراعة محاصيل النباتات العطرية ولا سيما محصول «الكمون» وبشكل كبير حيث سجلت مساحات زراعته أرقاماً غير مسبوقة هذا العام وعلى خلاف المواسم السابقة، نتيجة لتوافر الظروف المناخية المناسبة المشجعة لزراعته في ظل تواصل هطل الأمطار الغزيرة خلال فترات مبكرة من السنة وإلى الآن في جميع مناطق الاستقرار الزراعي من المحافظة، ولا سيما في مناطق الاستقرار الزراعي الثلاثة والرابعة والخامسة «الهامشية» التي تجاوزت



كمياتها المعدّلات الاعتيادية لهطل الأمطار، ما شجّع المزارعين على زراعته رغم تواصل ارتفاع أسعار بذاره بشكل غير متوقع، وهي التي كانت مرتفعة في بدايات موسم زراعته، التي وصل سعر الكيلوغرام من البذار له إلى أكثر من ١٥٠ ألف ليرة، لتتخفّف أسعاره لاحقاً لتصبح وتتراوح بين ١١٠-١٢٠ ألف ليرة، ولتعاود الارتفاع اليوم بشكل كبير وتصل إلى ٢١٠ آلاف ليرة للكيلوغرام الواحد، لافتاً إلى أن مساحات زراعة محصول الكمون بدورها وصلت إلى الآن لـ ٨٩٣ هكتاراً وبذلك تكون المساحة قد تجاوزت المساحة المخططة لزراعته والمحددة بـ ٣٠٠ هكتار، بنحو ضعفي الرقم وأن الرقم مرشّح للزيادة، وهذا ما ينطبق على محصول الكزبرة أيضاً الذي وصلت مساحته زراعته إلى الآن لـ ٥٦٣ هكتاراً، وبذلك تكون قد تجاوزت المساحة المخطط زراعته والمحددة

بـ ١٣٦٦ هكتاراً، ولتحصول حبة البركة أيضاً الذي وصل حجم زراعته لمساحة ٥٣٠ هكتاراً. من جانبها أوضحت ريم إبراهيم رئيس شعبة المناخ بمديرية الزراعة، أن كميات هطل الأمطار لهذا العام تجاوزت الكميات الهاطلة خلال هذا العام الماضي، بشكل كبير وينسب متفاوتة وصل بعضها في عدد من المناطق إلى أكثر من نسبة ١٠٠ بالمئة، حيث سجلت بلدة القحطانية «بريف القامشلي» في منطقة الاستقرار الزراعي الأولى إلى الآن، أعلى هطل مطري على مستوى المحافظة وصل إلى ٢٩٩,٨ مم، يقابلها في الموسم الماضي ١٢٠ مم، وفي بلدة اليعربية، تصدرت المالكية، على الحدود السورية-العراقية ٢٥٧ مم يقابلها في الموسم الماضي ١٩٧ مم، وفي بلدة هيمو «بريف القامشلي» ٢٥٢,٣ مم، وفي مدينة المالكية ٢٥٠ مم، يقابلها في الموسم الماضي ٢١٩,٥ مم،

### ارتفاع ملفت لأسعار الخضار الورقية

فكرتها  
أوراق مالية!

خسة  
3000 ليرة



ينعكس على معالجة أي مشاكل تواجه النحالين، والتعاون مع الجهات الحكومية للوصول إلى نتائج مرضية. وأشار العطار إلى عدم مشاركة الغرفة في المعرض المقرر افتتاحه بداية الشهر القادم بسبب عدم التنسيق اللازم مع الغرفة والتعاون معها من المنظمين للمعرض. وحول نوعية العسل قال العطار: هناك احتمالان لا ثالث لهما إما أن يكون عسلاً طبيعياً وإما مغشوشاً، منوهاً بأن سورية مقارنة مع بقية الدول لديها نسبة نحالين جيدين محافظين على نوعية العسل، ولا سيما أن العسل السوري يعتبر من الأنواع الممتازة.

وفيما يخص «بسطات العسل» أكد رئيس لجنة النحالين أنه لا يمكن ضمان انتشار هذا النوع من البسطات التي تباع العسل من دون لصاقة أو ضمانات، مضيفاً: غالباً ما يكون العسل المبيع مغشوشاً، بحيث يستحيل بيع العسل الطبيعي بأقل من ٥٠ ألف ليرة حالياً للكيلو.

ونوه العطار بالتسهيلات المقدمة من وزارة الزراعة للجان النحالين، مؤكداً أن هناك عدة مقترحات في طور الدراسة لتحسين وضع المناحل والاهتمام بالنحالين والمربين بشكل أكبر. وذكر العطار أن قطاع المناحل لا يخلو من ضغوط حالات سرقة، بحيث يتم نقل الخلية من منطقة إلى أخرى، لذا هناك ضرورة للقيام بأعمال ترقين للخلايا حماية لها من السرقة.

### بعد ازدياد حالات انفصال الأبوين

## بالتهديد والوعيد.. إجبار العاملين بدار الرعاية في السويداء على استقبال أطفال لا يحققون شروط القبول

السويداء - عبير صيموعة

انعكست الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي بها البلد ضمن ظروف الحرب (ما نتج عنها خلال السنوات الأخيرة المتلاحقة) سلباً على كل أطراف المجتمع الأملي وادت إلى خلخلة كثير من العلاقات الأسرية في المحافظة نتج عنها انفصال الأبوين في كثير من الحالات أو هجران أحدهم للأخر ليلقى الخاسر الأكبر الأبناء، وتتجسد الإشكالية الأبرز الناجمة عن تلك المظاهر بلجوء كثير من الأمالي إلى وضع أبنائهم ضمن دار الرعاية (بيت اليتيم) في السويداء باستخدام القوة والتهديد وإجبار القاضين على الدار بقبول أطفالهم متسلحين ببعض الفصائل المحلية تارة أو ببعض وجهاء المجتمع تارة أخرى رغم عدم تحقيق الأطفال للروايز والقواعد التي يسمح ضمنها باستقبالهم، الأمر الذي شكل ضغطاً على العاملين ضمن الدار وأبقاهم تحت سيطرة التهديد والوعيد لعدم وجود رادع قانوني أو أخلاقي يكبح هؤلاء.

المدير الإداري لدار الرعاية ورئيس مكتب الإرشاد النفسي نورس أبو فخر أكد لـ«الوطن» أن أبواب دار الرعاية مفتوحة للجميع ولا يمكن إقفالها بوجه أحد إلا أن هناك مجموعة من المعايير المفروضة والمستخدمة لاستقبال الأطفال في بيت الرعاية في السويداء، وهي أن يكون الطفل من عمر ٣ سنوات إلى ١٤ سنة وأن يكون فاقد الرعاية من أحد الوالدين أو أن أحد الأبوين المسجون أو يعاني أحد الوالدين مرضاً نفسياً يمكن أن يكون له المنعكس النفسي على الطفل حرمان الدار من الدعم وخاصة ما يتعلق بمادة مازوت التدفئة حيث إن تكلفة مخصصات الدار من المادة لا يتجاوز ٨ ملايين ليرة سنوياً، في حين

وصل خلال العام الحالي بعد رفع الدعم إلى ١٢ مليون ما أدى إلى عجز الدار عن تأمين نصف مخصصاتها من المادة. ورفض أبو فخر إلزام دار الرعاية باستقبال تلك الحالات بالإجبار من الجهات الشعبية والمجتمع الأهلي مخالفتها الشروط المحددة لاستقبال النزلاء بها وخاصة أن عدد الأطفال ممن حاولت عائلاتهم إلزام الدار باستقبالهم زاد على ٥٣ طفلاً خلال شهر واحد. بدوره مدير الشؤون الاجتماعية والعمل في السويداء

القانونية وبيقون حتى ينهوا دراستهم الجامعية، وأوضح أبو فخر أنه ضمن القوانين والروايز الموجودة لا يمكن قبول أي من الأطفال ممن لا تنطبق عليه الشروط بسبب الوضع الاقتصادي الذي تعاني منه الدار نتيجة عدم وجود الدعم المادي المطلوب (خلا التبرعات) الذي لا يتوافق مع ارتفاع الأسعار لتغطية نفقات الطعام واللباس وحتى التدفئة جراء نفسياً يمكن أن يكون له المنعكس النفسي على الطفل ضمن منزله علماً أن من يتم استقبالهم من الأطفال في الدار لا يجري العمل على إخراجهم عند بلوغهم السن



سامر بخصاص أكد لـ«الوطن» أن بيت اليتيم لا يمكن إغلاقه بوجه أي من أطفال المحافظة إلا أن هناك شروطاً وروايز لاستقبال النزلاء يجب التقيد بها ولا يحق لأي شخص مهما كانت صفته الاعتبارية إلزام مجلس الإدارة بأي طفل ومع هذا يمكن غض النظر في بعض الحالات الخاصة، وأن تقوم تلك الفصائل والجهات الاجتماعية بدلاً من الضغط والتهديد أن تقوم بتأمين مبالغ مادية لاستقبال أي طفل علماً أن تكلفة أي طفل ضمن الدار تزيد على مليون و ٥٠٠ ألف ليرة شهرياً.